محددات النمو الاقتصادي بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
(دراسة تجريبية خلال الفترة 2001-2015)

د.جلولي نسيمة
جامعة مستغانم؛ الجزائر
dje_nassima@yahoo.fr

د.عبدلي لطيفة
جامعة سعيدة ؛الجزائر
abdelli.latifaa@gmail.com

Received: *Avril 2018* ***Accepted:*** *Mai 2018* ***Published:*** *Juin 2018*

ملخص : نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تساهم في استدامة النمو الاقتصادي بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، من خلال دراسة تجريبية على الفترة **2001-2015** ، وباستخدام تحليل الانحدار لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات البانل) ، وباعتماد على تقديرات **PCSE**، كشفت نتائج دراستنا إلى أن من أهم محددات النمو الاقتصادي بالمنطقة هو الإنفاق الحكومي والصادرات اللذان تبين أن لهما تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيا وحجم هذا التأثير يفوق باقي المحددات، كما اتضح من النتائج أيضا أن كل من الاستثمار المحلي، القوى العاملة، السياحة والتطور المالي يساهمون إيجابيا على النمو الاقتصادي، لكن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي؛ بيانات البانل؛ تقديرات **PCSE**؛ دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

Abstract: : This study analyzes the determinants of economic growth in the Middle East and North Africa (MENA) using panel data analysis, taking annual data covering the period 2001-2015, our empirical results based on panel corrected standard errors (PCSE estimator) showed that the government finale consumption expenditure and exports are the key determinants of economic growth in the investigated countries. Furthermore, the estimated growth regression indicates that domestic investment, labor force, tourism and financial development significantly contribute to the MENA's growth. However, the results revealed that the foreign direct investment negatively impacted growth and cannot boost the economic growth of examined countries

Key words: economic growth; panel data; PCSE estimator; Middle East and North Africa

مقدمة:

تسعى الدول خاصة الدول المتقدمة إلى تحقيق تقدما في مجال التنمية المستدامة من خلال سعيها إلى تجسيد أهداف التنمية المستدامة، ومفهوم التنمية المستدامة حسب الباحثين يرتبط بعدة جوانب، انطلاقا من الجانب الاقتصادي، ثم الجانب الاجتماعي، والجانب البيئي، بالإضافة إلى جوانب أخرى كالحوكمة والجانب الأمني..الخ.و التنمية المستدامة هي نموذج شامل حيث عرفتها الأمم المتحدة "بالتنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة عن تلبية احتياجاتها الخاصة"، ويضع هذا التعريف في الحسبان الاعتبارات البيئية، الاجتماعية و الاقتصادية. كما تتمثل أولويات التنمية المستدامة في :1/ تحقيق النمو الاقتصادي المستدام،2/ محاربة الفقر والبطالة،3/ مجتمع أمن يتمتع فيه الجميع بالمساواة والعدالة، 4/ توفير خدمات البنية التحيتية،5/ حماية البيئة والإدارة المستدامة للأراضي. ودول شمال إفريقيا والشرق الأوسط على غرار باقي الدول تسعى هي كذلك إلى التحسن في مجالات التنمية المستدامة، لذلك جاءت هذه الدراسة للبحث في العوامل التي من شأنها أن تزيد من النمو الاقتصادي بالمنطقة، حيث يقيس النمو الاقتصادي الجانب الاقتصادي الذي يعد المحرك الأساسي للجوانب الأخرى الخاصة بالتنمية المستدامة، فحسب Kuznets(1955)[1] الذي شرح لنا العلاقة ما بين الجانب الاقتصادي (النمو الاقتصادي) والجانب الاجتماعي (عدم المساواة في الدخل)، فإن توزيع الدخل يكون غير متساوي في المراحل المبكرة من نمو، لكن هذا التوزيع لا يلبث إلا أن يتحرك نحو المساواة في نهاية المطاف مع استمرار النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن هذه العلاقة تأخذ شكل معكوس U[i].

وكما يساهم النمو الاقتصادي المستدام في العدالة الاجتماعية في نظر Kuznets(1955)، فإنه يساهم كذلك في تحسين النوعية البيئية في نظر Grossman and Krueeger(1991)[2]، الذي افترض هو الأخر أن العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والتلوث البيئي تكون كذلك على شكل معكوس U ، وأطلق على هذه العلاقة في الأدبيات الاقتصادية بمنحى Kuznets البيئي، وأهمية النمو الاقتصادي المستدام كانت محل اهتمام العديد من الباحثين اعتقادا منهم أنه يعد المحور الأساسي للتنمية المستدامة، ولذلك جاءت إشكالية دراستنا كالتالي:

ماهي العوامل التي تساهم في زيادة النمو الاقتصادي بدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط؟

فرضيات الدراسة: انطلاقنا أثناء إعدادنا لهذا البحث من الفرضيات التالية:

- من أهم محددات النمو الاقتصادي بدول شرق الأوسط وشمال إفريقيا هو الصادرات، باعتبار أن أغلبية الدول بالمنطقة تعتمد على ثرواتها الطبيعية كالنفط والغاز.
- قد يكون للإنفاق الحكومي والاستثمار المحلي أهمية بالغة في النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر الذي لا يزال يعد عقدة المنطقة بالنظر إلى مفهومه الاستعماري.

---

[i] Inverted U-Shaped relationship

- السياحة كذلك تعد من العوامل التي قد يكون لها تأثير إيجابي في تحفيز النمو الاقتصادي بالمنطقة.

أهمية وأهداف البحث:

تهتم هذه الدراسة بتحليل العوامل التي تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي لدى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، باعتبار أن النمو الاقتصادي يعد من أهم محددات التنمية المستدامة من جهة، والنمو الاقتصادي المستدام يساهم في تحقيق باقي محددات التنمية المستدامة من جهة أخرى، لذلك تحاول هذه الدراسة إيجاد تلك القنوات التي تزيد من النمو أو تلك التي تحد من النمو بالدول قيد الدراسة، كما تهدف هذه الدراسة إلي الاطلاع على مختلف الدراسات التجريبية السابقة التي بحثت في مختلف نماذج النمو الاقتصادي ، واستخلصت لنا أهم محددات النمو الاقتصادي بمختلف الدول.

منهجية البحث:

اعتمادنا في تحرير هذه الورقة على منهجية **IMRAD** من خلال عرضنا الأدبيات الاقتصادية، ثم منهجية القياس، ثم النتائج ومناقشة النتائج وأخيرا الخاتمة وأهم النتائج، وبالتالي فإن هيكل الورقة سيكون كما يلي: أولا: الدراسات السابقة، ثانيا: منهجية القياس، ثالثا: العينة والمتغيرات، رابعا: النتائج، خامسا: مناقشة النتائج، وتم اختيار هذه المنهجية لأنها تتناسب وطبيعة الإشكالية، حيث تسهل علينا معالجة تلك الإشكاليات التي تعتمد في الإجابة عليها على القياس الاقتصادي من خلال مراجعة مختلف الدراسات التجريبية السابقة وتلخيص أو التعرف على مختلف المتغيرات وطرق قياسها ، ومن إيجابيات هذه الطريقة كذلك هو شرح المنهجية القياسية المعتمدة في الدراسات مع الإشارة إلى سبب اختيار هذه المنهجية عن باقي المنهجيات في القياس الاقتصادي، بالإضافة إلى مناقشة نتائجنا ومقارنتها مع النتائج المتحصل عليها من الدراسات السابقة.

أولا: الدراسات السابقة:

1. التطور المالي:

القطاع المالي في نظر العديد من الباحثين يساهم بطريقة أو بأخرى في زيادة النمو الاقتصادي لدى الدول، فحسب **Levine(1997)**[3] فان النظام المالي له خمس وظائف في الاقتصاد وهي تسهيل الحد من المخاطر، تحصيل المعلومات حول الاستثمار وتخصيص الموارد، يعمل على مراقبة المشاريع الممولة (مراقبة المؤسسات)، تعبئة المدخرات، وتسهيل التبادل، كل هذه الوظائف تسهل الاستثمار والذي يحفز بدوره النمو الاقتصادي، وبالعكس، هناك دراسات أشارت إلى أن التطور المالي ليس له أهمية في ترقية النمو الاقتصادي. ومن بين الدراسات التي بحثت في هذه الإشكالية، نرد دراسة **Hassan et al.(2011)**[4] التي درس فيها **168** دولة نامية ومتقدمة خلال الفترة **1980-2007**، أين أظهرت نتائج متجه الانحدار الذاتي وسببية **Granger** على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أن التطور المالي يساهم في النمو الاقتصادي لدى الدول النامية عكس الدول المتقدمة،إفريقيا وخلال الفترة **1965-2008** استخدم **Menyah et al.(2014)**[5] سببية **Granger** ، وأشارت النتائج أن التطور المالي لا يسبب النمو الاقتصادي إلا في حالة البنين،

سيراليون، وجنوب إفريقيا ، أما في حالة زمبيا فتبين أن هناك علاقة في اتجاه متبادل ما بينهما ، ولا يوجد تأثير معنوي للتطور المالي على النمو الاقتصادي ب15 دولة الباقية ، وفي دراسة أخرى من إعداد Durusu-Ciftci et al.(2016) [6] استخدم فيها منهجية ARDL[i] على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لـ40 دولة وخلال الفترة 1989-2011، واتضح من النتائج أن التطور المالي يؤثر ايجابيا وعلى المدى الطويل على النمو الاقتصادي بالدول محل الدراسة.

أما الدراسات التي ركزت على دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، نجد دراسة Ghali(1999) [7]على تونس خلال الفترة 1963-1993، فباستخدام التكامل المشترك لـJohansen وسببية Granger ، كشفت النتائج على أن التطور المالي قد يكون محرك النمو الاقتصادي ، ونذكر دراسة Abu-Bader et al.(2008) [8] على ست دول من دول MENA ، فباستخدام متجه الانحدار الذاتي (مقاربة Toda & Yamamoto) أكدت النتائج أن التطور المالي يؤدي إلى النمو الاقتصادي بخمس دول من أصل ستة دول، وأشارت دراسة Kar(2011) [9] خلال الفترة 1980-2007 ، التي استخدمت ست مؤشرات تقيس التطور المالي، حيث أشارت نتائج سببية Granger إلى أنه لا يوجد أي من المؤشرات المعتمدة في الدراسة تسبب النمو الاقتصادي في كل من الجزائر، مصر، إيران، وسودان، بالإضافة إلا أنه يوجد مؤشر واحد فقط يسبب النمو الاقتصادي في كل من البحرين، الأردن وتونس، أما باقي الدول ، فتبين أن هناك أكثر من مؤشر واحد يسبب النمو الاقتصادي بها، بينما أوضحت دراسة Sassi et al.(2013) [10] خلال الفترة 1960-2009 ، وبالاعتماد على تقديرات طريقة العزوم المعممة GMM[ii]، أن للتطور المالي تأثير سلبي مباشر على النمو الاقتصادي بدول MENA ، ولا يمكن للدول قيد الدراسة أن تستفيد من التطور المالي إلا إذا حققت مستوى متقدم من التطور في تكنولوجيا المعلومات ICT[iii] ، وأكد Ben-Jedidia et al.(2014) [11] أن التطور المالي يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي من خلال دراسته حالة تونس واستخدامه منهجية الفجوات الزمنية الموزعة ، وبالسعودية استخدم Samargandi et al.(2014) [12] نفس المنهجية على بيانات الفترة 1968-2010، واستنتج أن النمو الاقتصادي بالسعودية يتأثر إيجابيا بالتطور المالي بالقطاعات خارج المحروقات عكس قطاع المحروقات ،في حين توصل Omri et al.(2015) [13] من خلال استخدامه المعادلات الآنية خلال الفترة 1990-2011 إلى أن للتطور المالي تأثير إيجابي بـ06 دول من أصل 12 دولة من دول MENA وهي الجزائر، مصر، إيران، الأردن، المغرب وتونس، وكشفت نتائج

---

[i] Autoregressive Distributed Lag

[ii] Generalized Method of Moments

[iii] Information and Communications Technology

مقدرات وسط المجموعة المدمجة **PMG**[i] بدراسة **Kenza et al.(2016)**[14] خلال الفترة **1980-2012**، أن الوساطة المالية لها تأثير سالب في الأجل القصير والطويل على اقتصاديات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبدراسة أخرى أعدها **Boukhatem et al.(2017)**[15]خلال الفترة **2000-2014** وبالاعتماد على تقديرات طريقة المربعات الصغرى المعدلة **FMOLS**[ii]، كشفت النتائج أن التأثير الإيجابي للبنوك الإسلامية على النمو الاقتصادي مرتبط بالنوعية المؤسساتية الجيدة.

2. **السياحة:**

القطاع السياحي يُعَوَّل عليه من طرف العديد من الدول كأحد مصادر النمو الاقتصادي، خاصة تلك الدول التي لا تتميز بثرواتها الطبيعية، أو تلك التي حافظت على أصالة تاريخها من عمران أو أثار حضاراتها، لكن الدراسات التجريبية باختلاف فتراتها ونماذجها القياسية بالإضافة إلى عيناتها اختلفت في نتائجها بخصوص دور السياحة في النمو الاقتصادي، بداية بدراسة **Balaguer et al.(2002)**[16] على حالة اسبانيا خلال الفترة **1975-1997**، فباستعمال منهجية **Johansen** للتكامل المشترك و سببية **Granger**، أوضحت النتائج النمو الاقتصادي باسبانيا يستفيد إيجابيا من السياحة الدولية، لكن بسنغفورة توصل **Lee(2012)**[17] من خلال استعمال منهجية **ARDL** أثناء الفترة **1980-2007** أن السياحة ليس لها تأثير مباشر على النمو الاقتصادي، لكن لها تأثير غير مباشر من خلال الواردات، وباستعمال نفس المنهجية خلال الفترة **1972-2011** توصل **Jalil et al.(2013)**[18] أن بباكستان السياحة الدولية تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي، نفس الشيء بماليزيا، توصل **Tang et al.(2015)**[19] باعتماده على نتائج منهجية **Johansen** للتكامل المشترك ومتجه نموذج تصحيح الخطأ **VECM**[iii] أن النمو الاقتصادي بماليزيا يتأثر إيجابيا بالسياحة .

بخصوص دراسات شمال إفريقيا و الشرق الأوسط نرد دراسة **Orturk et al.(2009)**[20] على تركيا خلال الفترة **1987-2007**، فباستخدام كلا من **VECM** ومنهجية **ARDL**، استنتجوا أنه لا توجد علاقة تكامل المشترك ما بين السياحة والنمو الاقتصادي بتركيا، وأكد **Katircioglu(2009)**[21] ذلك من خلال استخدامه نفس المنهجيتين على الفترة **1960-2006**.كذلك درس **Bouzahzah et al(2013)**[22] حالة تونس والمغرب خلال الفترة **1980-2010** وباستخدام منهجية **Johansen** للتكامل المشترك وسببية **Granger**،كشفت نتائج دراستهم أنه توجد علاقة على المدى القصير في اتجاه واحد تتجه من السياحة إلى النمو الاقتصادي، وبالتالي ووفق استنتاجاتهم أن السياحة لا

---

[i] **Pooled Mean Group**

[ii] **Fully modified least squares**

[iii] **Vector error correction model**

تعتبر كمحرك للنمو الاقتصادي على المدى الطويل بالدول محل الدراسة، لكن توصل **Al-Mulali et al.(2013)**[23] إلى وجود علاقة تكامل مشترك مابين النمو الاقتصادي والسياحة، وأن السياحة تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي ، كما أكد سببية السياحة نحو النمو الاقتصادي بدول شرق الأوسط خلال الفترة **1985-2012** و ذلك باعتماد منهجية التكامل المشترك لـ**Pedroni**، تقديرات المربعات الصغرى الديناميكية **DOLS**[i]، بالإضافة إلى سببية **Granger**، وأكد **Tang et.al(2014)**[24] من خلال دراسته **24** دولة من منطقة **MENA** واستخدامه كل من منهجية السلاسل الزمنية المقطعية والساكنة على الفترة الممتدة من **2001** إلى **2009** أن السياحة تقود إيجابيا النمو الاقتصادي بالمنطقة.

3. الانفتاح التجاري:

لطالما حاولت نظريات التجارة الخارجية توضيح مكاسب الدول الناتجة عن التبادل التجاري ما بينها من خلال التخصص في الإنتاج والانفتاح التجاري، و تسلسلت الدراسات التطبيقية منذ ذلك الحين إلى اختبار ما إذا كان فعلا الانفتاح التجاري يعود بالنفع على الدول أم لا، واختلفت أوجه النظر باختلاف حالات الدول والفترات بالإضافة إلى نماذج القياس، ومن بين الدراسات التي اطلعنا عليها بخصوص هذه الفرضية نجد دراسة **Fosu(1990)**[25] على الدول الإفريقية الأقل تطورا خلال الفترة **1960-1980**، حيث كشفت نتاج الانحدار المجمع أن الصادرات لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي بهذه الدول، كما أوضحت نتائج دراسة **Awekuse(2005)**[26] على كوريا خلال الفترة **1963-2001** ، أنه توجد علاقة في اتجاه متبادل ما بين الصادرات والنمو الاقتصادي بناءا على نموذج **VECM** و سببية **Granger**، وأكد **Awokuse(2007)**[27] أن الانفتاح التجاري يحفز النمو الاقتصادي من خلال دراسته كل من بلغاريا، جمهورية التشيك وبولندا بناءا على منهجية **Johansen** للتكامل المشترك و سببية **Granger**، بينما لم يجد **Pistorsi et al.(2012)**[28] دلائل قوية حول فرضية الصادرات تقود النمو الاقتصادي بإيطاليا بناءا على نفس المنهجية، في حين أكد **Shabaz et al.(2011)**[29] من خلال اعتمادهم على منهجية **ARDL** خلال الفترة **1990-2008** أن الصادرات ترتبط إيجابيا بالنمو الاقتصاد بباكستان، و بناءا على نفس المنهجية أشارت نتائج **Hye et al.(2013)**[30] على ست دول أسيوية أن الصادرات تقود النمو الاقتصادي بكل الدول قيد الدراسة عدا باكستان، وبكرواتيا استخدم **Drisaki et al.(2014)**[31] نفس المنهجية خلال الفترة **1994-2012**، وكشفت نتائج دراساتهم وجود علاقة سببية في اتجاه متبادل على المدى القصير والبعيد ما بين الصادرات والنمو الاقتصادي، أما **Were(2015)**[32] توصل إلى أن تأثير الانفتاح التجاري يختلف باختلاف مستوى الطور، حيث استخدم تحليل الانحدار على بيانات مقطعية خلال الفترة **1991-2011** (متوسط الفترة)، وكشفت نتائج دراسته أن الانفتاح التجاري يؤثر إيجابيا ومعنويا على النمو الاقتصادي بالدول المتقدمة، والدول النامية ، لكن هذا التأثير الايجابي غير معنوي بالدول الأقل تطورا، أما بأفريقيا (جنوب

---

[i] Dynamic least squares

الصحراء)، توصل Zahonogo (2016)[33] إلى أن العلاقة ما بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي هي علاقة غير خطية وتأخذ شكل معكوس U بناءا على نتائج مقدرات وسط المجموعة المدمجة خلال الفترة 1980-2012، بينما أوضحت نتائج تقديرات المربعات الصغرى المعدلة والديناميكية أن تأثير الصادرات إيجابي على النمو الاقتصادي بالمنطقة بناءا على دراسة أخرى من إعداد Ee(2016)[34] خلال الفترة 1985-2014.

أما الدراسات التي اهتمت بمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط نرد دراسة Husein(2010)[35] على 08 دول، وبناءا على نموذج VECM وسببية Granger اتضح أن الصادرات تؤدي إلى النمو لاقتصادي بكافة دول قيد الدراسة عدا السودان، ودرس Karam et al.(2015)[36] 21 دولة خلال الفترة 1960-2011 ، وأشارت تقديرات GMM إلى أن الانفتاح التجاري يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي بالمنطقة ، وأكدت تقديرات GLS[i] ذلك بدراسة Hozouri (2017)[37] على 17 دولة.

4. الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):

يعد في بعض الدراسات من أهم محددات النمو الاقتصادي، بل و حتى يوجد من يعتبره بأنه يمكن أن يحل محل التجارة الخارجية ، لأن البلد المضيف يمكن أن يستفيد منه من عدة زوايا، كنقل التكنولوجيات، والمعارف الإدارية والتسويقية ، بالإضافة إلى إمكانية هذا النوع من الاستثمار الدولي في ترقية صادرات البلد المضيف، كما توجد بعض الدراسات التي أجمعت على الآثار السلبية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر كتدمير الصناعات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، إذ يصعب أن تنافس منتجات هذه الأخيرة المنتجات الأجنبية التي يعتمد في صناعتها على تكنولوجيات متطورة، والدراسات التي بحثت في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي هي عديدة ومتعددة، فبماليزيا و باستخدام المعادلات الآنية مع تقديرات طريقة العزوم المعممة GMM على فترة زمنية تمتد من 1970 إلى 2007، استنتج Anwar et al.(2011)[38] أن الزيادة في مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في ارتفاع النمو الاقتصادي بماليزيا، و في دراسة أخرى أعدها Saqib et al.(2013)[39] على باكستان خلال الفترة 1981-2010، استخلص فيها أن النمو الاقتصادي بباكستان يتأثر بالاستثمار الأجنبي المباشر. بخصوص كرواتيا، اختبر Dristaki et al.(2014)[40] العلاقة السببية الديناميكية خلال الفترة 1994-2012، وكشفت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤدي إلى النمو الاقتصادي سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل. وبالدول الإفريقية وخلال الفترة 1980-2009 ، استخدم Gui-Diby(2014)[41] تقديرات GMM على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية ، توصل الباحث إلى أن تأثير FDI كان سلبي أثناء الفترة 1980 حتى 1994، وإيجابي أثناء الفترة 1995-2009. أما بسلوفاكيا وخلال الفترة 2001-2010 ، استخدم Szkorupova(2014)[42] متجه تصحيح الخطأ VECM وتوصل إلى أن لـFDI تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

---

[i] Generalized least squares

وبتونس وباستخدام منهجية الفجوات الزمنية الموزعة **ARDL** خلال الفترة **1970-2008** من طرف **Beloumi(2014)** [43]، أوضحت نتائج **Granger** أن **FDI** لا يسبب معنويا النمو الاقتصادي في المدى القصير بتونس ،وبدراسة **Abdouli et al.(2016)** [44] على دول **MENA** (**17**دولة) ، وباستخدام متجه الانحدار الذاتي لكل دولة على حدا، ثم كافة الدول مجتمعة خلال الفترة **1990-2012**، استنتجوا أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيا على كل اقتصاد الدول قيد الدراسة عدا لبنان، تركيا، واليمن ، كما أوضحت النتائج الخاصة بمجموع الدول أن له تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيا على النمو الاقتصادي. كذلك توصل **Roy et al(2016)** [45] إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم إيجابيا في اقتصاديات المنطقة من خلال دراسته **18** دولة واستعماله تحليل الانحدار لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية أثناء الفترة **2006-2012**. في حين توصل **Gammoudi et al.(2016)** [46] من خلال تحليله للمنطقة اعتمادا على تقديرات طريقة العزوم المعممة خلال الفترة **1985-2009**، أن فقط دول مجلس التعاون الخليجي من بين باقي دول **MENA** من تستفيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وارجع سبب عدم استفادة باقي الدول من هذا النوع من الاستثمار إلى ضعف الإطار المؤسساتي بها كسياسة الانفتاح المالي.

ثانيا : منهجية القياس

تتضمن عينة الدراسة **09** دول، وتمتد فترة الدراسة من **2001** إلى **2015** ، ويطلق على هذا النوع من البيانات بالسلاسل الزمنية المقطعية ، حيث يعتمد هذا النوع من البيانات على بعدين، البعد الأول يشير بعد السلاسل الزمنية، والبعد الثاني يشير إلى البيانات المقطعية، و سيتم تقدير ثلاث نماذج ، الأول يشير إلى نموذج الانحدار المجمع **POLS**[i]، الثاني يشير إلى نموذج الآثار الثابتة **FEM**[ii]، بينما يشير النموذج الثالث إلى نموذج الآثار العشوائية **REM**[iii]، وسيتم الاختيار ما بين نتائج النماذج بإجراء اختبارات إحصائية ، الأول هو اختبار **Wald** (إحصاءة **F**) الذي نهدف من خلاله إلى الاختيار ما بين نموذج **POLS** ونموذج **FEM** ، والاختبار الثاني هو اختبار **LM** الذي نهدف من خلاله إلى الاختيار ما بين نموذج **POLS** و نموذج **REM** ، والثالث هو اختبار **Hausman** الذي يستعمل للاختيار ما بين نموذج **FEM** ونموذج **REM**، بعد ذلك يتم تشخيص الأخطاء العشوائية (البواقي) للنموذج المختار باعتماد مجموعة من الاختبارات الإحصائية والتي تهدف إلى الكشف عن وجود أو عدم وجود مشاكل الانحدار والمتمثلة في مشكل الارتباط الذاتي **Autocorrelation**، مشكل عدم ثبات التباين **Heteroscedasticity** ، ومشكل عدم استقلالية البيانات المقطعية **Cross-sectional dependence**، وإذا تبين أن النموذج المختار يعاني من هذه

---

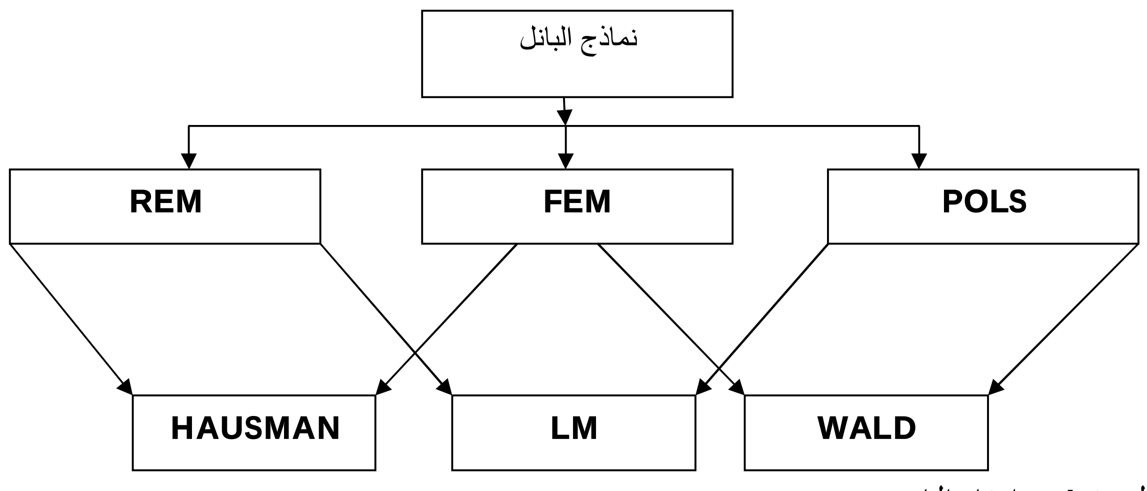
[i] pooled least squares

[ii] Fixed effect model

[iii] Random effect model

المشاكل سيتم إعادة تقدير النموذج المختار بطريقة PCSE[i] التي تأخذ في الاعتبار هذه المشاكل، والشكل التالي يوضح الاختبارات الإحصائية للاختيار ما بين نماذج البانل:

الشكل رقم (01): الاختبارات الإحصائية



المصدر: من إعداد الباحثين

ثالثا: العينة والمتغيرات:

وقع الاختيار على 09 دول من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط MENA التي توفرت فيها المشاهدات خلال فترة الدراسة والتي تمتد من سنة 2001 إلى سنة 2015 ، وهذه الدول هي الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، عمان، المملكة السعودية، تركيا والإمارات، أما المتغيرات ومصدر جمع بياناتها هي موضحة بالجدول التالي:

الجدول (01) : متغيرات الدراسة

المتغير	المؤشر	المصدر
PGDP	الناتج الداخلي الخام للفرد (بالأسعار الثابتة 2010)	البنك العالمي
PEXP	الصادرات للفرد(بالأسعار الثابتة 2010)	البنك العالمي
PGCFC	إجمالي تكوين رأس المال الثابت للفرد (بالأسعار الثابتة 2010) لقياس الاستثمار المحلي	البنك العالمي
PGFCE	النفقات النهائية لاستهلاك العام للحكومة للفرد لقياس الإنفاق الحكومي (بالأسعار الثابتة 2010).	البنك العالمي

[i] Panel corrected standard errors

PFDI	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للفرد	البنك العالمي
PTRS	إيرادات السياحة الدولية للفرد (بالأسعار الجارية)	البنك العالمي
LAB	القوى العاملة	البنك العالمي
DVF	القروض الممنوحة من القطاع المالي كنسبة من الناتج المحلي لقياس التطور المالي	البنك العالمي

المصدر : من إعداد الباحثين

والملحق رقم (01) يشير إلى الإحصاء الوصفي للمتغيرات المعتمدة في الدراسة ، حيث يشير إلى المتوسطات والانحرافات لكل الدول مجتمعة ، وكل دولة على حدا ،وبناءا على الملحق بلغ المتوسط الكلي لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام **12805.79** دولار، وتحقق أعلى نصيب بالإمارات العربية المتحدة بمتوسط **46837.73** دولار، و أدنى نصيب بمصر بمتوسط **2356.465** دولار ، كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الصادرات بالدول محل الدراسة **7311.683** دولار، حيث حققت الإمارات أعلى متوسط قدر بـ **34229.8** دولار، وحققت مصر أدنى متوسط قدر بـ**452.567** دولار، أما متوسط نصيب الفرد من الاستثمار المحلي فبلغ **2857.115** دولار، وتحقق أعلى نصيب بالإمارات بمتوسط **9376.136** دولار وأدنى نصيب بمصر بـ**414.505** دولار، بينما بلغ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي **1869.616** دولار، أعلى متوسط حققته الإمارات وبلغ **4471.424** دولار، وأدنى متوسط حققته مصر وبلغ **285.365** دولار، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة **3162.327** دولار، أعلى نصيب حققته لبنان بمتوسط **8100.049** دولار، وأدنى نصيب حققته الجزائر متوسط **419.366** دولار، بخصوص المتوسط الخاص بنصيب الفرد من العائدات السياحية بلغ **446.083** دولار، حيث حققت لبنان أعلى نصيب بمتوسط **1395.568** دولار، وحققت الجزائر أدنى نصيب بمتوسط **8.419** دولار ، أما نسبة التطور المالي (نسبة القروض الممنوحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) فبلغ متوسطها **71.94**، حققت لبنان أعلى نسبة قدرت بـ**182.535** ، وحققت الجزائر أقل نسبة قدرت بـ**10.71**.

وبناءا على ما جاء في الدراسات السابقة، فإن نموذج الدراسة سيكون من الشكل التالي:

$$PGDP = f(PEXP, PGCFC, PGFCE, PFDI, PTRS, LAB, DVF)$$

وبافتراض أن العلاقة ما بين المتغير المتابع و المتغيرات المستقلة هي على شكل كوب دوغلاس، سيتم إدخال اللوغاريتم النيبيري لحساب المرورنات ، وبالشكل التالي:

$$lnPGDP = \alpha + \beta_1 lnPEXP + \beta_2 lnPGCFC + \beta_3 lnPGFCE + \beta_4 lnFDI + \beta_5 lnPTRS + \beta_6 LAB + \beta_7 DVF + \varepsilon_t \ldots (01)$$

$$lnPGDP_{it} = \alpha + \beta_1 lnPEXP_{it} + \beta_2 lnPGCFC_{it} + \beta_3 lnPGFCE_{it} + \beta_4 lnFDI_{it} + \beta_5 lnPTRS_{it} + \beta_6 LAB_{it} + \beta_7 DVF_{it} + \varepsilon_{it} \ldots (02)$$

$$lnPGDP_{it} = \alpha + \beta_1 lnPEXP_{it} + \beta_2 lnPGCFC_{it} + \beta_3 lnPGFCE_{it} + \beta_4 lnFDI_{it} + \beta_5 lnPTRS_{it} + \beta_6 LAB_{it} + \beta_7 DVF_{it} + \varepsilon_{it} .., \varepsilon_{it} = \mu_{it} + \upsilon_{it} \ \ldots (03)$$

حيث تشير العلاقة (01) هي نموذج الانحدار المجمع، والعلاقة (02) إلى نموذج الآثار الثابتة، أما العلاقة(03) فتشير إلى نموذج الآثار العشوائية.

رابعا: النتائج

إن نتائج التقديرات الخاصة بالعلاقة (01) ، والعلاقة(02)، والعلاقة (03) هي موضحة في الملحق (02)، الذي يشير إلى تقديرات كل من نموذج الانحدار المجمع POLS، نموذج الآثار الثابتة FEM، ونموذج الآثار العشوائية REM، بالإضافة إلى تقديرات PCSEs، كما يوضح هذا الجدول كذلك نتائج كل من اختبار Wald، اختبارLM، واختبار Hausman، ونتائج اختبارLM، واختبار Hausman هي موضحة بالتفصيل في الملحق (03) و الملحق (04) على التوالي، وبناءا على نتائج Wald فلا يمكن لنا قبول الفرض العدم الذي يشير إلى أن النموذج المناسب هو POLS ، وبالتالي سنقبل بالفرض البديل الذي يشير إلى أن النموذج المناسب هو FEM، ويتضح كذلك من نتائج اختبار LM أنه سنرفض الفرض العدم الذي يشير إلى أن النموذج المناسب هو POLS ، وسنقبل الفرض البديل الذي يشير إلى أن النموذج المناسب هو نموذج REM، ويبقى لنا الاختيار ما بين نموذج FEM ونموذج REM ، فبعد إجراء اختبار Hausman، تبين أن النموذج المناسب هو نموذج FEM ، بعد ذلك تم تشخيص النموذج بإجراء اختبار Wooldridge لاختبار مشكل الارتباط الذاتي من الرتبة AR(1) ، واختبارModified Wald لاختبار مشكل عدم ثبات التباين ، ثم اختبار B-P/LM لاختبار مشكل وجود التبعية المقطعية في البيانات (الارتباط التسلسلي) ، ونتائج الاختبارات الثلاث هي مبينة في الملحق (05) ، والملحق(06) ، والملحق (07) على التوالي،حيث يشير الفرض العدم في اختبار Wooldridge إلى عدم وجود ارتباط ذاتي مقابل وجود ارتباط ذاتي في الفرض البديل، بينما يشير الفرض العدم في اختبار Modified Wald إلى ثبات التباين مقابل عدم ثبات التباين في الفرض البديل، في حين يشير الفرض العدم في اختبار B-P/LM إلى عدم وجود ارتباط البواقي ما بين الوحدات مقابل ارتباطها في الفرض البديل، ومن النتائج يتضح أن النموذج يعاني من المشاكل الثلاث ،بمعنى أخر، سيتم عدم قبول الفرض العدم في الاختبارات الثلاث ، لذلك تم إعادة تقديره باستخدام طريقة PCSEs .والملحق رقم (02) يوضح نتائج التقدير.ويتضح من نتائج PCSEs أن كل معاملات المتغيرات معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 1% ، إلا معامل التطور المالي الذي تبين أنه معنوي إحصائيا عند 5 %، كما يتضح كذلك من النتائج أن كل المتغيرات تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي إلا الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتضح أنه يخلف أثرا سلبيا على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة.

خامسا: مناقشة النتائج:

بناءا على نتائج تقديرات PCSEs تبين أن الإنفاق الحكومي له دور إيجابي وكبير في النمو الاقتصادي مقارنة بباقي المحددات بدول شمال إفريقيا و الشرق الأوسط ، حيث وحسب النتائج اتضح أن له تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 1%، فإذا ازداد الإنفاق الحكومي بـ1% مع ثبات العوامل الأخرى، يزداد معه النمو الاقتصادي بـ0.372%، تليه الصادرات التي اتضح أنها ثاني أهم محدد بالمنطقة ، حيث أشارت النتائج إلى أن تأثير الصادرات

على النمو الاقتصادي بدول محل الدراسة إيجابي ومعنوي عند مستوى معنوية 1%، فإذا ارتفعت الصادرات بنسبة 1%، مع ثبات العوامل الأخرى، يزداد النمو الاقتصادي بنسبة 0.303 %، وهذه النتائج تؤكد نتائج دراسة كل من Karam et al.(2015) و Hozouri (2017). كما كشفت النتائج عن أهمية الاستثمار المحلي في النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 1%، وأشارت إلى أنه إذا ارتفع الاستثمار المحلي بـ1%،مع ثبات العوامل الأخرى، يرتفع النمو الاقتصادي بـ0.247%، نفس التأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي أظهره كل من القوى العاملة، السياحة والتطور المالي، فحسب تقديراتنا إذا ارتفعت القوى العاملة بـ1%، مع ثبات العوامل الأخرى، يرتفع الدخل الحقيقي للفرد بـ0.0609% ، أما إذا ارتفعت السياحة الدولية بـ1% ، مع ثبات العوامل الأخرى، يرتفع النمو الاقتصادي بـ 0.0441%، وأهمية السياحة في النمو الاقتصادي بالمنطقة استنتجها كل من Al-Mulali et al.(2013) و Tang et.al(2014) ، عكس نتائج كل من Orturk et al.(2009) ، Katircioglu(2009) و Bouzahzah et al(2013) . بخصوص التطور المالي ، اتضح أنه إذا ارتفع بـ1%، مع ثبات العوامل الأخرى، يرتفع النمو الاقتصادي 0.0103%، لكن وبناءا على نتائج دراسة كل من Ghali(1999)، Abu-Bader et al.(2008) ، Omri et al.(2015) ، يتضح أن تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي يختلف من دولة إلى أخرى بالمنطقة، حيث يتضح أن بعض الدول من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط تستفيد إيجابيا من قطاعها المالي، والأخرى لا تستفيد منه، وهذا راجع إلى التباين ما بين الدول في مدى تطور هذا القطاع ، بالإضافة إلى اختلاف درجة اعتماد دول المنطقة على القطاع المالي بما فيه الأسواق المالية في تحفيز واستدامة نموها الاقتصادي ، لأن حجم التأثير المقدر بهذه الدراسة يتضح أنه ضعيف (0.0103%) . واعتمادا على تقديراتنا، يتضح من النتائج أن النمو الاقتصادي بالمنطقة لا يستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، عكس نتائج دراسة كل من Abdouli et al.(2016) و Roy et al(2016) حيث كشفت النتائج عن التأثير السلبي والمعنوي لهذا المتغير على النمو الاقتصادي، فإذا ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بـ1%، مع ثبات العوامل الأخرى، ينخفض النمو الاقتصادي بـ0.046% ، لكن وبالرغم من هذا التأثير السلبي المباشر، قد يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي بشكل غير المباشر على اقتصاديات دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، من خلال تأثيره على مستوى الصادرات أو من خلال تأثيره على مخزون رأس المال البشري اللذان تبين بناءا على العديد من الدراسات النظرية والتجريبية أن لهم دور فعال في استدامة النمو الاقتصادي ، كما يمكن إرجاع عدم استفادة دول المنطقة من هذا النوع من الاستثمار إلى ضعف الإطار المؤسساتي بالمنطقة كما أظهر Gammoudi et al.(2016) بدراسته.

سادسا: الخاتمة وأهم النتائج

انطلاقا من فكرة أهمية النمو الاقتصادي في التنمية المستدامة، جاءت هذه الدراسة للتعرف عن مصادر النمو الاقتصادي بدول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا،باستخدام أحد منهجيات القياس الاقتصادي وهي تحليل الانحدار على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية ، فبعد تقدير نماذج البانل المتمثلة في كل من الانحدار المجمع، نموذج الآثار الثابتة ،

ونموذج الآثار العشوائية، ثم إجراء بعض الاختبارات الإحصائية للاختيار ما بين النماذج الثلاث، وأشارت نتائج الاختبارات الإحصائية إلى ضرورة اختيار نتائج نموذج الآثار الثابتة حيث خضعت بواقي هذا النموذج إلى اختبارات التشخيص والمتمثلة في اختبار الارتباط، عدم ثبات التباين، واختبار الارتباط التسلسلي ، وتبين من نتائج هذه الاختبارات الإحصائية أن النموذج يعاني من هذه المشاكل، بعد ذلك تم إعادة تقدير النموذج باعتماد على تقديرات PCSEs ،وكانت أهم النتائج المتوصل إليها كالتالي:

1. كل معاملات المتغيرات معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية **1%** ، إلا معامل التطور المالي الذي تبين أنه معنوي إحصائيا عند **5 %.**

2. من أهم العوامل التي تساهم في زيادة النمو الاقتصادي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي الإنفاق الحكومي والصادرات، وهذه النتيجة تؤكد توقعاتنا بخصوص أهمية هذين المحددين في اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لأن معظم هذه الدول تتميز بالموارد الطبيعية .

3. يساهم الاستثمار المحلي، القوى العاملة، السياحة والتطور المالي إيجابيا في تحفيز النمو الاقتصادي بالمنطقة محل الدراسة، ونتيجة أهمية القطاع السياحي في النمو الاقتصادي خاصة بدول الشرق الأوسط تتوافق مع فرضيتنا ، حيث أن أكثر الدول زيارة من طرف الأجانب بمنطقة الشرق الأوسط هي لبنان، تركيا، السعودية، مصر والإمارات.

4. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة لا جدوى منها، لأن نتائج دراستنا أشارت إلى التأثير السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهذا ما يؤكد توقعاتنا بخصوص إشكالية مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي.

وبناءا على هذه النتائج، يمكن تقديم جملة من التوصيات، نذكر منها:

1. رفع العوائق أمام التجارة الخارجية ، و محاولة إيجاد أسواق جديدة لتسويق منتجات هذه الدول بالشكل الذي يزيد من حجم صادراتها وبالتالي نموها الاقتصادي.

2. تكثيف الجهود في تطوير القطاع المالي من خلال تحسين خدمات القطاع المصرفي وتوسيع دور الأسواق المالية في تمويل الاستثمارات بهذه الدول.

3. تحسين مناخ الاستثمار بهذه الدول بما يساعد المستثمر الأجنبي المباشر في ممارسة عمله الاستثماري بالشكل الذي يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي، ومحاولة استقطاب تلك الاستثمارات التي تستهدف التجارة الخارجية و تشجع الصادرات، وإيجاد سبل الاستفادة المباشرة وغير المباشرة من هذا النوع من الاستثمار الدولي.

4. العمل على تعزيز القطاع السياحي من خلال تقديم خدمات سياحية حديثة تهدف إلى استقطاب المزيد من السائحين للرفع من الناتج الداخلي الخام الخاص بالقطاع السياحي وذلك في إطار التنويع الاقتصادي.

5. تكوين اليد العاملة عن طريق الاستثمار في الرأس المال البشري الذي له دور فعال في تعلم تكنولوجيات الإنتاج الجديدة، خاصة تلك المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر أو تلك التي تهدف إلى المحافظة على البيئة، وكل ذلك بهدف تحسين الإنتاجية، من خلال اكتساب المعارف الإنتاجية، الإدارية والتسويقية.

الملاحق:

الملحق رقم (01) : وصف المتغيرات

Variable		Mean	Std. Dev.	Min	Max	Obse
PGDP	overall	12805.79	13969.81	1982.112	60434.67	N = 135
	between		14311.65	2356.465	46837.73	n = 9
	within		3425.148	1017.206	26402.73	T = 15
PEXP	overall	7311.683	10438.24	226.213	40322.44	N = 135
	between		10923.94	452.567	34229.8	n = 9
	within		1446.406	319.6413	13404.32	T = 15
PGCFC	overall	2857.115	2798.84	306.2211	11974.63	N = 135
	between		2833.6	414.508	9376.136	n = 9
	within		801.9334	580.9364	5455.607	T = 15
PGFCE	overall	1869.616	1644.996	266.2087	5915.121	N = 135
	between		1679.972	285.3655	4471.424	n = 9
	within		422.5806	543.288	3313.313	T = 15
PFDI	overall	3162.327	3127.788	142.1865	11902.46	N = 135
	between		2732.692	419.366	8100.049	n = 9
	within		1759.446	-2948.948	8	T = 15
PTRS	overall	446.083	455.5843	3.165343	1850.528	N = 132
	between		434.7759	8.419142	1395.568	n = 9
	within		190.7352	-700.3677	1099.68	T = 14.67
LAB	overall	1.01e+07	9165187	801628	3.10e+07	N = 135
	between		9518770	1308859	2.62e+07	n = 9
	within		1691172	4679105	1.50e+07	T = 15
DVF	overall	71.94045	52.30785	-12.69827	206.1281	N = 135
	between		52.60232	10.71037	182.5359	n = 9
	within		16.06852	36.23566	110.4202	T = 15

الملحق رقم (02): نتائج التقدير

VARIABLES	(POLS) lnPGDP	(FEM) lnPGDP	(REM) lnPGDP	(PCSEs) lnPGDP
lnPEXP	0.308***	0.216***	0.254***	0.303***
	(0.0438)	(0.0314)	(0.0326)	(0.0391)
lnPGCFC	0.397***	0.229***	0.300***	0.247***
	(0.0636)	(0.0401)	(0.0455)	(0.0410)
lnPGFCE	0.261***	0.296***	0.275***	0.372***
	(0.0633)	(0.0493)	(0.0529)	(0.0425)
lnPFDI	-0.115***	0.0406**	-0.0262	-0.0460***

	(0.0298)	(0.0190)	(0.0201)	(0.0162)
lnPTRS	0.0980***	0.0207	-0.00568	0.0441***
	(0.0242)	(0.0210)	(0.0222)	(0.00981)
lnLAB	0.0771***	-0.360***	-0.170***	0.0609***
	(0.0182)	(0.0399)	(0.0322)	(0.0178)
lnDVF	0.0217*	0.00623	0.000349	0.0103**
	(0.0125)	(0.00489)	(0.00570)	(0.00519)
Constant	0.706*	8.575***	5.588***	1.163***
	(0.375)	(0.666)	(0.590)	(0.320)
Observations	132	132	132	132
R-squared	0.973	0.816		0.996
Number of ID		9	9	9
	LM TEST chibar2(01) = 350.75***	WALD TEST: F(8, 116) = 121.12***	HAUSMAN TEST chi2(7) = 47.72***	AR(1) Wald chi2(7)= 3192.88***

Standard errors in parentheses
*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

الملحق (03): اختبار LM

```
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects
  lnPGDP[ID,t] = Xb + u[ID] + e[ID,t]
  Estimated results:
                 |       Var     sd = sqrt(Var)
        ---------+-----------------------------
          lnPGDP |    .948711        .974018
               e |   .0031431       .0560637
               u |   .0187458       .1369152
     Test:   Var(u) = 0
                      chibar2(01) =   350.75
                   Prob > chibar2 =   0.0000
```

الملحق رقم(04): اختبار Hausman

```
        |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
        |     fixed        random       Difference          S.E.
  -------------+----------------------------------------------------------------
lnPEXP  |    .2157417     .2542894       -.0385477               .
lnPGCFC |    .2293783     .300332        -.0709537
lnPGFCE |    .2956065     .2749372        .0206693               .
lnPFDI  |    .0406249    -.0261866        .0668115
lnPTRS  |    .0206833    -.0056789        .0263622               .
lnLAB   |   -.3596903    -.1696766       -.1900137       .0236627
lnDVF   |    .0062302     .0003492         .005881               .
    ------------------------------------------------------------------------------
    b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
    B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg
   Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic
             chi2(7) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                     =       47.72
           Prob>chi2 =      0.0000
```

الملحق (05): اختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى

```
Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
F(  1,       8) =    111.166
       Prob > F =      0.0000
```

الملحق (06) : اختبار عدم ثبات التباين

```
  Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity in fixed effect regression
model
  H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i
  chi2 (9)  =      143.57 Prob>chi2 =      0.0000
```

الملحق (07): عدم استقلالية البيانات المقطعية

Correlation matrix of residuals:

	e1	e2	e3	e4	e5	e6	e7	e8	e9
e1	1.0000								
e2	0.1270	1.0000							
e3	0.2570	0.6449	1.0000						
e4	0.0765	0.2733	0.8525	1.0000					
e5	-0.0588	0.9517	0.5652	0.1925	1.0000				
e6	-0.6156	0.0208	-0.3351	-0.3306	0.1144	1.0000			
e7	-0.3598	0.6261	-0.0225	-0.2458	0.6674	0.2459	1.0000		
e8	0.1493	0.8598	0.5743	0.2483	0.8704	-0.1575	0.6069	1.0000	
e9	-0.0267	-0.7163	-0.8751	-0.6068	-0.6734	0.1188	-0.1785	-0.5508	1.0000

Breusch-Pagan LM test of independence: chi2(36) =   117.362, Pr = 0.0000
Based on 12 complete observations over panel units

الهوامش والمراجع:

[1] Kuznets, S. (1955). Economic growth and income inequality.*The American economic review*, *45*(1), 1-28

[2] Grossman, G. M., & Krueger, A. B. (1991). Environmental impacts of a North American free trade agreement (No. w3914). National Bureau of Economic Research

[3] Levine, R. (1997). Financial development and economic growth: views and agenda. *Journal of economic literature*, *35*(2), 688-726

[4] Hassan, M. K., Sanchez, B., & Yu, J. S. (2011). Financial development and economic growth: New evidence from panel data. *The Quarterly Review of economics and finance*, *51*(1), 88-104

[5] Menyah, K., Nazlioglu, S., & Wolde-Rufael, Y. (2014). Financial development, trade openness and economic growth in African countries: New insights from a panel causality approach.*Economic Modelling*, *37*, 386-394

[6] Durusu-Ciftci, D., Ispir, M. S., & Yetkiner, H. (2017). Financial development and economic growth: Some theory and more evidence. *Journal of Policy Modeling*, *39*(2), 290-306

[7] Ghali, K. H. (1999). Financial development and economic growth: the Tunisian experience. *Review of Development Economics*,*3*(3), 310-322

[8] Abu-Bader, S., & Abu-Qarn, A. S. (2008). Financial development and economic growth: empirical evidence from six MENA countries. *Review of Development Economics*, *12*(4), 803-817

[9] Kar, M., Nazlıoğlu, Ş., & Ağır, H. (2011). Financial development and economic growth nexus in the MENA countries: Bootstrap panel granger causality analysis. *Economic modelling*, *28*(1), 685-693

[10] Sassi, S., & Goaied, M. (2013). Financial development, ICT diffusion and economic growth: Lessons from MENA region.*Telecommunications Policy*, *37*(4), 252-261

[11] Jedidia, K. B., Boujelbène, T., & Helali, K. (2014). Financial development and economic growth: New evidence from Tunisia.*Journal of Policy Modeling*, *36*(5), 883-898.
[12] Samargandi, N., Fidrmuc, J., & Ghosh, S. (2014). Financial development and economic growth in an oil-rich economy: The case of Saudi Arabia. *Economic Modelling*, *43*, 267-278
[13] Omri, A., Daly, S., Rault, C., & Chaibi, A. (2015). Financial development, environmental quality, trade and economic growth: What causes what in MENA countries. *Energy Economics*, *48*, 242-252
[14] Kenza, M., & Eddine, G. N. S. (2016). The Effect of the Financial Sector development on Growth: The case of the MENA Countries. *Arab Economic and Business Journal*, *11*(1), 72-85
[15] Boukhatem, J., & Moussa, F. B. (2017). The effect of Islamic banks on GDP growth: Some evidence from selected MENA countries. *Borsa Istanbul Review*
[16] Balaguer, J., & Cantavella-Jorda, M. (2002). Tourism as a long-run economic growth factor: the Spanish case. *Applied economics*, *34*(7), 877-884
[17] Lee, C. G. (2012). Tourism, trade, and income: Evidence from Singapore. *Anatolia*, *23*(3), 348-358
[18] Jalil, A., Mahmood, T., & Idrees, M. (2013). Tourism–growth nexus in Pakistan: Evidence from ARDL bounds tests.*Economic Modelling*, *35*, 185-191
[19] Tang, C. F., & Tan, E. C. (2015). Does tourism effectively stimulate Malaysia's economic growth?. *Tourism Management*,*46*, 158-163
[20] Ozturk, I., & Acaravci, A. (2009). On the causality between tourism growth and economic growth: empirical evidence from Turkey. *Transylvanian Review of Administrative Sciences*, *5*(25), 73-81
[21] Katircioglu, S. T. (2009). Revisiting the tourism-led-growth hypothesis for Turkey using the bounds test and Johansen approach for cointegration. *Tourism Management*, *30*(1), 17-20
[22] Bouzahzah, M., & El Menyari, Y. (2013). International tourism and economic growth: the case of Morocco and Tunisia. *The Journal of North African Studies*, *18*(4), 592-607
[23] Al-mulali, U., Fereidouni, H. G., Lee, J. Y., & Mohammed, A. H. (2014). Estimating the tourism-led growth hypothesis: A case study of the Middle East countries. *Anatolia*, *25*(2), 290-298
[24] Tang, C. F., & Abosedra, S. (2014). The impacts of tourism, energy consumption and political instability on economic growth in the MENA countries. *Energy Policy*, *68*, 458-464
[25] Fosu, A. K. (1990). Exports and economic growth: the African case. *World Development*, *18*(6), 831-835
[26] Awokuse, T. O. (2005). Exports, economic growth and causality in Korea. *Applied Economics Letters*, *12*(11), 693-696
[27] Awokuse, T. O. (2007). Causality between exports, imports, and economic growth: Evidence from transition economies.*Economics Letters*, *94*(3), 389-395
[28] Pistoresi, B., & Rinaldi, A. (2012). Exports, imports and growth: New evidence on Italy: 1863–2004. *Explorations in economic history*, *49*(2), 241-254
[29] Shahbaz, M., Azim, P., & Ahmad, K. (2011). Exports-led growth hypothesis in Pakistan: further evidence. *Asian Economic and Financial Review*, *1*(3), 182
[30] Hye, Q. M. A., Wizarat, S., & Lau, W. Y. (2013). Trade-led growth hypothesis: An empirical analysis of South Asian countries. *Economic Modelling*, *35*, 654-660
[31] Dritsaki, C., & Stiakakis, E. (2014). Foreign direct investments, exports, and economic growth in Croatia: A time series analysis.*Procedia Economics and Finance*, *14*, 181-190
[32] Were, M. (2015). Differential effects of trade on economic growth and investment: A cross-country empirical investigation. *Journal of African Trade*, *2*(1), 71-85
[33] Zahonogo, P. (2017). Trade and economic growth in developing countries: Evidence from sub-Saharan Africa. *Journal of African Trade*

[34] Ee, C. Y. (2016). Export-led growth hypothesis: empirical evidence from selected sub-saharan African countries. *Procedia Economics and Finance*, *35*, 232-240

[35] Husein, J. (2010). Export-Led Growth Hypothesis in the MENA Region: A Multivariate Cointegration, Causality and Stability Analysis. *Applied Econometrics and International Development*,*10*(2), 161-174

[36] Karam, F., & Zaki, C. (2015). Trade volume and economic growth in the MENA region: Goods or services?. *Economic Modelling*,*45*, 22-37

[37] Hozouri, N. (2016). The Effect of Trade Liberalization On Economic Growth: Selected MENA Countries. *International Journal of Economics and Finance*, *9*(1), 88

[38] Anwar, S., & Sun, S. (2011). Financial development, foreign investment and economic growth in Malaysia. *Journal of Asian Economics*, *22*(4), 335-342

[39] Saqib, D., Masnoon, M., & Rafique, N. (2013). Impact of foreign direct investment on economic growth of Pakistan, Advances in Management & Applied Economics, vol.3, no.1, 2013, 35-45

[40] Dritsaki, C., & Stiakakis, E. (2014). Foreign direct investments, exports, and economic growth in Croatia: A time series analysis.*Procedia Economics and Finance*, *14*, 181-190

[41] Gui-Diby, S. L. (2014). Impact of foreign direct investments on economic growth in Africa: Evidence from three decades of panel data analyses. *Research in economics*, *68*(3), 248-256

[42] Szkorupová, Z. (2014). A causal relationship between foreign direct investment, economic growth and export for Slovakia.*Procedia economics and finance*, *15*, 123-128

[43] Belloumi, M. (2014). The relationship between trade, FDI and economic growth in Tunisia: An application of the autoregressive distributed lag model. *Economic Systems*, *38*(2), 269-287

[44] Abdouli, M., & Hammami, S. (2017). Investigating the causality links between environmental quality, foreign direct investment and economic growth in MENA countries. *International Business Review*, *26*(2), 264-278

[45] Roy, S., & Roy, S. (2016). Foreign Direct Investment, Institution and Economic Growth: Evidence from MENA Region. *Journal of Economics*, *4*(1), 39-49

[46] Gammoudi, M., Cherif, M., & Asongu, S. A. (2016). FDI and Growth in the MENA countries: Are the GCC countries Different?